# اثر التفاوت في توزيع الدخول علي التنمية المستدامة في مصر خلال فترة (١٩٩٠ _ ٢٠١٨ ) باستخدام نموذج VAR

# The Impact of Inequality in Distribution on Sustainable Development in Egypt Using the VAR Model

**اعداد**

**الباحثة/ فاطمة رجاء عبد الفتاح**

**باحث دكتوراه في كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس**

**المشرفين**

| | |
|---|---|
| **أ.د/ صبرى احمد ابوزيد** | **د /احمد سعيد** |
| **أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد** | **مدرس الاقتصاد** |
| **كلية التجارة جامعة قناة السويس** | **كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس** |

**ملخص الدراسة :**

توصلت الدراسة الى أن أثر التفاوت فى توزيع الدخل على التنمية المستدامة كان موجباً، ولكن غير معنوى، وهذا يتفق مع دراسة David Castells Quintana and at.al (2018) والتى قامت بتحليل تأثير وقنوات انتقال الاثر للتفاوت فى توزيع الدخل على التنمية الاقتصادية ، واستنتجت الدراسة ان هناك علاقة قصيرة المدى بين التفاوت فى توزيع الدخل والأبعاد المختلفة للتنمية البشرية، واستنتجت الدراسة علاقة موجبة على التنمية الاقتصادية(البعد الاقتصادى للتنمية المستدامة) ولكنها سلبية على المخرجات التعليمية. وهذا ما توضحه المعادلة المقدرة والنتائج الخاصة بالدراسة.

**الكلمات الدالة: التفاوت فى توزيع الدخل، التنمية المستدامة، الاقتصاد المصرى، نموذج VAR**

**Abstract :**
The study concluded that the impact of inequality in income distribution on sustainable development was positive, but not significant, and this is consistent with the study of David Castells Quintana and at.al (2018), which analyzed the impact and channels of transmission of the effect of inequality in income distribution on economic development, and the study concluded There is a short-term relationship between inequality in income distribution and the different dimensions of human development, and the study concluded a positive relationship on economic development (the economic dimension of sustainable development), but it is negative on educational outcomes. This is shown by the estimated equation and the results of the study
Keywords: inequality in income distribution, sustainable development, Egyptian economy, VAR model

**١-١ مقدمة:**

لقد واجه الاقتصاد المصرى العديد من التحديات منذ الخمسينيات وحتى وقتنا الحالى التي تحول دون تحقيق التقدم المطلوب في عملية التنمية فى جميع ربوع الوطن، وتمكنه من التعامل مع الأولويات المدرجة فى خطط التنمية السابقة والحالية، والتى على رأسها تخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر، وتقليل التفاوت فى توزيع الدخل، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج لكافة الافراد داخل المجتمع، ونشر النمو فى كل القطاعات وفي كافة المناطق، وخصوصاً المناطق الأكثر احتياجاً.

فمنذ عام ١٩٥٢وحتى نهاية الستينات، تم اتخاذ عدد من السياسات الاقتصادية تصب في اتجاه إعادة توزيع الموارد، من خلال تدخل الدولة الواضح في النشاط الاقتصادي، تجاه تحقيق أهداف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البدء بأول خطة

خمسية شاملة ١٩٦٠ – ١٩٦٥ والعمل على رفع المستوى المعيشي للمواطنين ، وحققت خلال تلك المرحلة متوسط معدل النمو خلال الفترة ١٩٥٧ – ١٩٦٧ بلغ ما يقرب من ٧%، ونسب الفقر فى تلك المرحلة لازالت مرتفعة حيث بلغت في الخمسينات ٢٧٪ ثم هبطت في الستينات نحو ٢٣٪ (مع التوسع في تمليك الاراضي للفلاحين). ومع بداية السبيعينيات وبالتحديد عام ١٩٧٤، اتجهت الحكومة المصرية الى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وذلك بقصد تعبئة الموارد الوطنية وتشجيع رأس المال العربي والأجنبي للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإعطاء دورًا أكبر للقطاع الخاص، والتحول من نظام التخطيط الشامل الى اتخاذ برامج سنوية في شكل خطط متحركة، وقد تحقق معدل نمو مرتفع خلال تلك الفترة وصل إلى ٩.٨% ولكنه ارتبط بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية، لكن هذه المرحلة شهدت ارتفاع التفاوت فى توزيع الدخل حيث وصل معامل جينى الى حوالى٣٩ فى عام ١٩٧٤/١٩٧٥، وكانت نسبة البطالة منخفضة حيث بلغت٢.٥% فى عام ١٩٧٥، وكانت نسبة الفقر حوالى ١٨% بنهاية السبعينات وهى نسبة منخفضة مقارنة بفترتى الخمسينات والستينات.

وقد تم وضع خطة خمسية (١٩٧٨ – ١٩٨٢) بعد فترة انتقالية لاستكمال المشروعات تحت التنفيذ، وأتخذ أسلوب التخطيط في هذه الفترة شكل التخطيط التأشيري، وذلك بتعديل الخطة الخمسية بنهاية كل عام ليضاف عام جديد. ولكن تم العدول عن أسلوب التخطيط التأشيري إلى وضع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦) كبداية لمواجهة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وهى تمثل مرحلة العودة للتخطيط القومي الشامل (١٩٨٢-١٩٩٠)، ومواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وتم توقيع برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أواخر عام ١٩٩١، لمعالجة الاختلالات فى ذلك الوقت. وهذا ادي إلى تخفيض العجز في الموازنة وخفض معدل التضخم إلى أقل من ٣% واستقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى تحرير التجارة والقضاء علي قيود ومعوقات

الاستثمار، وخصخصت أكثر من ٥٠% من شركات القطاع العام، مما ادي الى ارتفاع معدل النمو إلى ٥% بنهاية التسعينيات.

وتم تطبيق خطط خمسية من بداية القرن الواحد والعشرين وحتى الخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢، واستهدفت الخطة تحقيق معدل نمو ٨% وخفض معدل التضخم إلي ٥ % بنهاية الخطة، وبالفعل تم تحقيق معدل نمو يصل الى حوالى ٧% بنهاية عام٢٠١٠. ولكن على جانب العدالة الاجتماعية نجد ارتفاع مظاهر اللامساواة والفقر والحرمان، واتجاه معظم المؤشرات للتفاقم والتي منها : أنه بينما حصل أغنى ٢٠% من السكان على ما يقرب من ٤٠% من الدخل في عام ٢٠١٠، لم يحصل أفقر ٢٠% على أكثر من ٩% وتزداد درجة اللامساواة في الحضر عنها في الريف حيث حصل أغنى ١٠% من سكان الحضر على ٨.٥ مثل ما حصل عليه أفقر ١٠%، في حين لم يزد الرقم المناظر في الريف على ٤.٥ مثل . وكذلك تراجع نصيب الأجور في الدخل الاجمالي من ٤٠% في عام ١٩٧٥ الي حوالي ٢٦% في عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ . كما أن نسبة الفقراء زادت من ٤٠% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الي حوالي ٤٨% في عام ٢٠١٠ ( حسب خط الفقر الأعلى، مع التحفظ على تقديره المتواضع ) . كما أن نصف سكان ريف الوجه القبلي يعانون من الفقر مقابل ١٧% من ريف الوجه البحري، وحيث يعاني نحو ٣٠% من سكان الحضر في الوجه القبلي من الفقر مقابل ١٠% في حضر الوجه البحري.

وقامت الحكومة في معالجة تحديات هيكلية هامة فى بداية عام ٢٠١٤، من بينها إصلاح نظام دعم أسعار الطاقة، وتحسين كفاءة البنية التحتية بتطوير المرافق المختلفة، وتحسين شبكات الضمان الاجتماعي باتباع برامج للتحويلات النقدية، وتوسيع نطاق الوعاء الضريبي الضيق، والاتجاه نحو تحسين وضعية مصر فى بعض المؤشرات الهامة مثل **مؤشر التنمية البشرية**، والذى احتلت مصر المرتبة ١١٥ لعام ٢٠١٨من اصل ١٨٩ دولة شملها التصنيف (تراجع فى المؤشر بأربعة مراكز عن العام السابق)، واحتلت مصر الترتيب ١٢٨ من اصل ١٩٠ دولة فى تقرير **ممارسة انشطة الاعمال التجارية** والتى يصدرها البنك الدولى عام ٢٠١٨، وترتيب مصر ٩٤ فى تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى من

اصل ١٤٠ دولة. ولكن من الواضح من قراءة هذه المؤشرات ان مصر تحتاج الى العمل الدؤوب لرفع المستوى التعليمى والصحى للمواطنين وتحسين بيئة الاعمال، اى لابد من تحفيز النمو الاقتصادي والمستدام لتحسين جودة حياة الافراد خاصةً في التعليم والصحة، وبما يراعي العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار النمو وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة، وذلك بتوجيه نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات لمحافظات الصعيد والمناطق الحدودية والمهمشة والأكثر احتياجاً والمناطق العشوائية.

كما يتلاحظ من تطور أداء الاقتصاد المصرى أن فترات النمو المتزايد لم تسفر عن تخفيض في أعداد الفقراء أو شمولية النمو الذي يتشارك الجميع في الاستفاده من منافعه .فخلال الفترة ما بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، زاد معدل الفقر بنحو5% وتقلص دخل شريحة ٤٠% الأدنى من السكان بنسبة ١.٣%، على الرغم من أن الاقتصاد فى هذا الوقت يشهد نمواً سريعاً .ويدل هذا على أن ما تحقق من مكاسب في فترات النمو قصيرة الأجل لم يؤد بالنسبة لشريحة كبيرة من السكان إلى تحقيق مكاسب دائمة في الدخل. وخلال الفترة من (٢٠١٤ -٢٠١٧) ارتفع معدل التضخم الى اكثر من ٣٠%، وخصوصاً بعد تعويم الجنيه المصرى فى نوفمبر عام ٢٠١٦، وارتفعت نسبة الفقر الى حوالى ٢٨% عام ٢٠١٥، ومعدل البطالة حوالى ١٢%، وتزايد التفاوت فى توزيع الدخل الى حوالى ٣٥، على الرغم من ارتفاع معدل النمو الى حوالى ٤% عام ٢٠١٧.

**١-٢ مشكلة الدراسة:**

يتزايد التفاوت في توزيع الدخل والثروة في معظم البلدان حول العالم اليوم، واصبح قضية عالمية تواجه معظم الدول، وقد وضعت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ حوالى ١٧ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة ، كجزء من جدول أعمال الاجندة العالمية لتحويل المجتمع نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة. على وجه التحديد، يُلزم الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة البلدان بـ "تقليل التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها". ولتحقيق هذه الغاية، يدعو إطار عمل أهداف التنمية المستدامة الدول إلى صياغة استراتيجيات تنفيذ محددة على المستوى الوطني ووضع عمليات مراقبة ومراجعة لتحقيق الأهداف.

حتى الآن، كانت ردود البلدان غير متسقة، وهناك القليل منها لا يدرك ما يعنيه الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة للبلدان فيما يتعلق بالتنفيذ على المستوى الوطني. كان الحد من عدم المساواة بين البلدان - أي زيادة الدخل القومي للبلدان الفقيرة أسرع نسبياً من البلدان الغنية - في صميم التفكير التنموي لعقود من الزمن وحفز إنشاء مؤسسات مخصصة مثل مؤسسة التنمية الدولية (١٩٦٠، احد مؤسسات مجموعة البنك الدولي) والأونكتاد (١٩٦٤).

وإذا نظرنا الى الاقتصاد المصرى والذى يسعى الى تحقيق التنمية المستدامة نلاحظ انه يواجه مشاكل اقتصادية والتى منها ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات التفاوت والفقر، والتى كانت من بين الأسباب الكثيرة التي دفعت الشعب المصرى إلى الاحتجاجات في أوائل عام ٢٠١١ والمطالبة بنموذج اجتماعي اقتصادي جديد للمشاركة الاقتصادية والتنمية. هذا النموذج، الذي اعتمدته العديد من دول المنطقة بعد استقلالها، رأى أن الدولة كأداة للتحول الاجتماعي والتعبئة السياسية والتوزيع الاقتصادي. ومع نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حققت بعض دول المنطقة تحسينات ملحوظة في مؤشرات التنمية البشرية وحدوث انخفاض طفيف فى مستوى الفقر والتفاوت فى توزيع في الدخل (Page,٢٠٠٧)، وكانت هذه التحسينات مدعومة باستثمارات عامة ضخمة في البنية التحتية والصحة والتعليم، فضلاً عن تدفقات رأس المال وتحويلات العمال وعوائد قناة السويس.

وعلى الرغم من ذلك بدأ يظهر أشكال مختلفة من عدم المساواة المتزايدة واتسعت التباينات بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية وعلى طول الخطوط الحضرية والريفية. ويبدو أن عدم تكافؤ الفرص والتفاوت فى توزيع الدخل والثروة يشكلان عوائق للتنمية المستدامة، كما أدت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي اجتاحت العالم العربي ومن بينها مصر إلى زيادة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأدت إلى تدهور رفاهية المواطنين وعدم المساواة المتزايدة (AfDB, 2012). إن فهم العوامل التي تزيد من التفاوت فى توزيع الدخل فى مصر هو قضية حرجة، ليس فقط لأسباب الإنصاف والاندماج الاقتصادي، ولكن أيضًا لأسباب سياسية. على الرغم من أن جذور السخط

الشعبي تذهب إلى أبعد من العوامل الاقتصادية وعدم المساواة، فإن هذه الأخيرة متشابكة بشكل لا ينفصم وتزيد من حدة التوترات.

وعند ظهور التفاوت في توزيع الدخل تتولد قوى ذاتية(عوامل تعزز من التفاوت فى توزيع الدخل) تعمل على تجدده باستمرار.فعندما يحقق الأغنياء بعض المزايا، فإنهم يؤثرون على النظام الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق مزيد من المزايا، ومن أهم العوامل التي تدعم التصحيح الذاتي للتفاوت هو العلاقة التبادلية بين توزيع الثروة وتوزيع الدخل، فلقد تم الإشارة سابقًا إلى أن توزيع الثروة أكثر تفاوتًا من التفاوت في توزيع الدخل، حيث يملك الأغنياء نصيبًا أكبر من الأصول المادية التي تدر دخولاً، الأمر الذي يزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخل، ولما كان الادخار دالة متزايدة في الدخل، فإن معدل الادخار لدى الأغنياء أكبر من الفئات الأقل دخلاً. لذا فهم يستطيعون زيادة أصولهم مما يؤدي إلى زيادة التفاوت في الثروة ويتبعه بالتالي زيادة التفاوت في توزيع الدخل، وبهذا يتضح أننا أمام حلقة مفرغة للتفاوت.

وغالبًا ما يؤدي هذا الاختلاف في التفاوت من توزيع الثروة والدخل إلى آثار سياسية حيث يتمكن الأغنياء من خلالها بإدارة النظام السياسي والحكومي لخدمة مصالحهم الخاصة، كما تشكل العلاقة التبادلية بين الثروة والتعليم حلقة مفرغة أخرى، حيث أن التعليم يزيد من القدرة على اكتساب الدخل، حيث يحصل الأفراد المتعلمون على دخولهم أعلى، وحيث أن فئة المتعلمين هي فئة الفقراء، فتعمل العلاقة السببية بين التعليم والدخل في الاتجاه المعاكس حيث يتمكن الأغنياء من الحصول على فرص أفضل لتعليم أطفالهم، وتنتقل هذه الميزة بالتوالي من جيل إلى أخر، كما أنهم يوفرون لهم ظروف معيشية وبيئية أفضل تمكنهم من التفوق في دراستهم، لذا فتوفير التعليم لأبناء الفقراء لن يؤدي إلى حرمان فئة الأغنياء من هذه الميزة.

كما أن هناك العامل الديموجرافي، حيث يدعم زيادة حجم الأسرة الفقيرة مقارنة بالأسرة الغنية استمرار التفاوت في توزيع الدخل، فالأسر الفقيرة لا تتمكن من ادخار جزء مناسب من دخلها، أو توفير مستوى تعليمي أفضل لأطفالهم، وليس فقط بسبب انخفاض دخولهم ولكن أيضًا بسبب زيادة عدد الأفواه التي تحتاج للطعام،

كما يؤدي زيادة حجم الأسرة في الريف إلى زيادة الضغط على الأرض كأحد عناصر الإنتاج، الأمر الذي تؤدي إلى نقص الحيازة الزراعية وبالتالي انخفاض الدخول. ولما كان الريفيون ينظرون إلى الأطفال كتأمينا لهم في المستقبل فإنهم لا يستجيبون لفكرة تنظيم الأسرة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأثر الديموجرافي بمرور الوقت. هذا فضلاً عن أن الزيادة المطردة في قوة العمل تؤدي إلى زيادة حدة مشكلة البطالة، ومن ثم ضعف إمكانية حدوث تحسن في الأجور.

كما ينظر البعض للعلاقة بين توزيع الدخل وهيكل طلب المستهلك بأنها آلية أخرى لدعم الاستمرار الذاتي للتفاوت. فالتفاوت الشديد في توزيع الدخل يخلق هيكلاً متحيزًا للطلب لصالح السلع التي يستهلكها الأغنياء لأنهم يملكون معظم القوة الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق سوق للسلع الصناعية التي يستهلكها الأغنياء، وفي ظل توفير مزيد من الحماية للقطاع الصناعي فإن نمو هذا القطاع سوف يتحيز لصالح هذا النمط للطلب الذي يتطلب استخدام أساليب إنتاجية فنية كثيفة رأس المال وبالتالي خلق القليل من فرص التوظيف وطلب الأيدي العاملة وبالتالي المزيد من تفاوت توزيع الدخل في القطاع الصناعي. لذا فسوف يساعد الهيكل الإنتاجي الذي يظهر في ظل التفاوت على دعم الاستمرار الذاتي للتفاوت، وطبقًا لوجهة النظر سالفة الذكر فإن المنتج المحلي المستخدم للتكنولوجيا المتقدمة يشجع على خلق تفاوت في توزيع الدخل حتى يوفر سوق للسلع التي ينتجها، وهذه العوامل التى تزيد من التفاوت لها تأثيراتها على عملية التنمية المستدامة فى مصر

**وتحاول الدراسة الإجابة عن السؤال التالى:**

- هل التفاوت في توزيع الدخل له أثر سلبي على التنمية االمستدامة في مصر؟

**١-٣ فرضية الدراسة:**

تحاول الدراسة اختبار أن التفاوت فى توزيع الدخل له تأثير سلبى ومعنوى على التنمية المستدامة فى مصر

تشتمل الحدود المكانية للدراسة على قياس العلاقة بين التفاوت فى توزيع الدخل والتنمية االمستدامة على مصرخلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٨.

**١-٤ هدف الدراسة:**

اختبار مدى صحة الفرضية من خلال قياس العلاقة بين التفاوت فى توزيع الدخل و التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٨، وكيفية معالجة هذا الأثر.

**١-٥ منهجية الدراسة:**

سوف تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي** وهي وصف الظاهرة من خلال بيانات خاصة بالتفاوت في توزيع الدخل وشرح الواقع في الدول، **والمنهج التحليلي** الواقعي في التعرف على طبيعة العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والتنمية المستدامة فى مصر وتحليل الوضع القائم لتحديد اسباب المشكلة وثم طرح وسائل العلاج، واستخدام **المنهج الكمي** في الدراسة، بجانب أنه سوف يتم بناء نموذج قياسى لبيان اثر التفاوت في توزيع الدخل على التنمية المستدامة فى مصر، ويتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه Vector Autoregression (VAR) Models (من الآن فصاعدًا نستخدم مصطلح VAR) والذي ابتكره Sims (1980). ونموذج الانحدار الذاتى ذو المتجه(VAR) هو نموذج متعدد المتغيرات يتم من خلاله تفسير القيم الجارية لكل متغير داخلى بواسطة القيم الماضية لكل من هذا المتغير والمتغيرات الأخرى فى النموذج (sims, 1980)، (Blanchard and Quah, 1989)، (Blanchard and Perrotti, 1999). واستخدام برنامج Eviews للحصول على النتائج، بجانب أنه يتم الاعتماد على مصادر بيانات عن المتغيرات محل الدراسة من البنك الدولي، وكذلك صندوق النقد العربي (التقارير السنوية).

**١-٦ الدراسات السابقة:**

- **دراسة Simpson (1990):**

لقد أظهرت تلك الدراسة أن التنمية الاقتصادية ليس لها تأثير مباشر على التفاوت في توزيع الدخل، وقد قيست التنمية الاقتصادية في تلك الدراسة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وقد يبدو أن نتائج تلك الدراسة تأثرت من استخدام هذا المؤشر كمقياس للتنمية.

- **دراسة Iradian (2005):**

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو والاقتصادي، وقامت ببيان الآثار المختلفة لكلا من النمو، التفاوت في توزيع الدخل، والإنفاق الحكومي على تخفيض الفقر، وذلك باستخدام البيانات المجمعة عبر الدول محل الدراسة. وتمثل النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تحدي للاعتقاد بأن التفاوت في توزيع الدخل له تأثير سلبي على النمو، وحيث تدعم صحة فرضية كورنتس، واعتبرت هذه الدراسة أن عدم كمال سوق الائتمان في الدول الفقيرة هذه الدراسة أن عدم كمال سوق الائتمان في الدول الفقيرة من إحدى الأسباب الأساسية للعلاقة الموجبة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في المدى القصير. أما في المدى الطويل فإن التفاوت قد يكون له أثر عكسي على النمو الاقتصادي.

- **دراسة Galor (2000):**

لقد أكدت هذا الدراسة على أن التفاوت في توزيع الدخل له أثر موجب على التكوين الرأسمالي لكن له أثر سلبي على التكوين الرأسمالي البشري في ظل تواجد قيود على الائتمان.

- **دراسة Alesina and Radrik (1994):**

لقد أكدت تلك الدراسة على أن التفاوت في توزيع الدخل له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام البيانات المجمعة عبر الدول (Panel data) . وذلك عكس دراسة Forbes (2000) والذي أوضحت أن هناك آثار موجبة للتفاوت في توزيع الدخل على النمو، حيث استخدمت أدوات اقتصاد قياسي مختلفة عن الدراسة السابقة، وكذلك عينات من دول مختلفة .

**دراسة Smith (2001):**

اختبرت هذه الدراسة بشكل عملي فرضيتان : الاستهلاك وعدم كمال سوق الائتمان – للقنوات الخاصة التي ينتقل منها أثر التفاوت في توزيع الدخل إلى معدلات الادخار الخاص. ووجد أنه عند مستويات الدخل المنخفضة، التفاوت في توزيع الدخل يكون مصحوبًا بزيادة في المدخرات الإجمالية.

- **دراسة Odedoken, M . and Round, J (2004):**

أوضحت هذه الدراسة محددات التفاوت حتى توزيع الدخل وآثارها على النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية (٣٥ دولة)، وحددت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على التفاوت المتمثلة في مستوى التنمية الاقتصادية، العوامل الاقتصادية، حجم الموازنة الحكومية مقدار الدعم والتحويلات، ومساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القوى العاملة، كذلك حددت القنوات التي ينتقل عنها أثر التفاوت إلى النمو في عدم الاستقرار السياسي وزيادة معدل الخصوبة، والاستثمار في التعليم.

- **دراسة كلا من Aghion and Garcia – penalosa (1990), Perotti (1996), Benabou (1996):**

لقد أوضحت هذه الدراسات أن التأثير السلبي للتفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي ينتقل من خلال قنوات أساسية وهي : السياسة المالية، عدم كمال سوق الائتمان، الاضطراب الاجتماعي والسياسي، ومعدل الخصوبة، وهذا يدحض آلية انتقال الأثر الموجب للتفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي.

وتختلف دراسة الباحثة عن تلك الدراسات في أنها تدرس تأثير التفاوت على التنمية المستدامة فى مصر، وعدم اقتصارها على ذلك بل ستدرس ايضا تاثير التفاوت على النمو الاقتصادى كما فى مجموعة الدراسات التى تتناول ذلك.

وتعتمد الدراسة الحالية على أسلوب بيانات السلاسل الزمنية، أما بالنسبة للدراسات السالفة الذكر، فقد اتفقت الدراسة الحالية معها في تناولها للتأثير للتفاوت على النمو الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى، غير أنها تختلف معها في أسلوب تقدير هذا التأثير بالاعتماد على بيانات محدثة ومحسنة وذات جودة أعلى

**١-٧ نموذج الدراسة:**

وهناك العديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت العلاقة بين التفاوت والنمو الاقتصادى، ولكن هناك ندرة كبيرة فى الدراسات التى تناولت موضوع البحث والذى يبرز العلاقة بين التفاوت والتنمية المستدامة فى الاقتصاد المصرى، على

الرغم من تزايد الدراسات التى تناولت العلاقة بين التفاوت والنمو الاقتصادى من خلال استخدام منهجيات مختلفة وقنوات متعددة والتى منها:

١- مجموعة الدراسات التي تعرضت إلى دراسة التأثير في اتجاه واحد بين متغيرات الدراسة، أي دراسة تأثير النمو الاقتصادي على التفاوت في توزيع الدخل أو العكس.

٢. مجموعة الدراسات التي تعرضت إلى دراسة التأثير المتبادل بين المتغيرات محل الدراسة، أي دراسة تأثير النمو الاقتصادي على التفاوت في توزيع الدخل والعكس.

وتختلف دراسة الباحثة عن الدراسات من المجموعة الأولى والثانية في أنها تدرس تأثير التفاوت على التنمية المستدامة فى مصر، وعدم اقتصارها على ذلك بل ستدرس ايضا تاثير التفاوت على النمو الاقتصادى كما فى مجموعة الدراسات الاولى. وتعتمد الدراسة الحالية على أسلوب بيانات السلاسل الزمنية. أما بالنسبة للدراسات من المجموعة الاولى، فقد اتفقت الدراسة الحالية معها في تناولها للتأثير للتفاوت على النمو الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى، غير أنها تختلف معها في أسلوب تقدير هذا التأثير بالاعتماد على بيانات محدثة ومحسنة وذات جودة أعلى، حيث اعتمدت الدراسات في هذه المجموعة على منهجية سببية جرانجر فيما اعتمدت الدراسة الحالية على استخدام أساليب أخرى في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وتمثلت هذه الأساليب بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام نماذج الـ VAR، الى جانب أن بعض الدراسات يؤيد فرضية كوزنتس والبعض الاخر لا يؤيدها. لذا فإنه سوف يتم استخدام نموذج الVAR لبيان تأثير التفاوت فى توزيع الدخل المتمثل في (معامل جينى) على التنمية المستدامة (باستخدام مؤشر التنمية البشرية HDI) في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠ –٢٠١٧). بالاضافة الى انه سوف يتم استخدام نموذج الVAR لبيان تأثير التفاوت فى توزيع الدخل المتمثل في (معامل جينى) على النمو الاقتصادى (باستخدام معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الذى يعبر عن البعد الاقتصادى باعتباره احد ابعاد التنمية المستدامة) في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ –٢٠١٧)

**١-٧-١ النموذج المستخدم:**

إن نموذج الVAR المستخدم من أحسن الطرق المستخدمة في لبيان اثر التفاوت على التنمية المستدامة والمستخدم على نطاق واسع.

ولنفرض أن نموذج الـ VAR هو:

$$X_t = \sum_{i=1}^{P} A_i X_{t-i} + E_t \qquad (1)$$

حيث أن:

$X_t$ : هي متجه am x1 أو متجه المتغيرات التابعة.

P : طول الفجوة الزمنية.

A: مصفوفة المعاملات $m \times m$

$E_t$: متجه البواقي.

ونلاحظ أن الافتراضات المعيارية المرتبطة بنموذج الـVAR في المعادلة (١) تتضمن (Lütkepohl, 1993) ما يلي:

$$E\left(E_t\right) = 0$$

$$E\left(E_t E'_t\right) = \sum$$

$$E\left(E_t, E_s\right) = 0 \; for \; t \neq s$$

ومع شرط الاستقرار والذي يدل ضمنًا على أن كل الجذور

$$\left| I_m - \sum_{i=1}^{P} A_i Z_i \right| = 0$$

تقع خارج دائرة الوحدة.

تعنىZ مصفوفة المعاملات، A متجة المتغيرات التابعة، بينما $\sum$ تعنى ثبات تباين الاخطاء العشوائية.

وحيث أن نموذج الـ VAR الخاص بنا يتكون من مؤشر التنمية البشرية والتفاوت فى توزيع الدخل والانفتاح التجارى وتدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الداخلة، والانفاق

الحكومى، ومتغيرات أخرى أساسية فى النموذج، وهذه المتغيرات في نموذج الـ VAR تكون متغيرات داخلية ومن المحتمل أن تؤثر كل منها في الأخرى بشكل تزامنى.

**١-٧-٢ تحديد المتغيرات ومصادر البيانات**:

في هذا الجزء يتم بيان المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادر بياناتها بالإضافة إلى عرض النتائج التطبيقية التي تشمل نتائج كل من اختبارات سكون هذه المتغيرات، واختبارات أداء نموذج VAR المستخدم، وآثر التفاوت فى توزيع الدخل على التنمية المستدامة فى الاقتصاد المصرى.

تستخدم الدراسة بيانات سنوية(معدلات نمو أو نسب مئوية) تغطي الفترة الزمنية من عام ١٩٨٠حتى عام٢٠١٧ (باستثناء النموذج الذى يستخدم مؤشر التنمية البشرية والتى تكون فترة الدراسة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠١٧) بالنسبة لمتغيرات الدراسة، فيمكن تعريفها على النحو التالي:

- التنمية البشرية (HDI)، مؤشر التنمية البشرية يعبر عن التنمية المستدامة، هو مؤشر احصائى لكلا من متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، والتعليم (متوسط سنوات الدراسة المكتملة والسنوات المتوقعة من الدراسة عند الدخول في نظام التعليم)، ومؤشرات متوسط نصيب الفرد من الدخل، والتي تُستخدم لتصنيف البلدان إلى أربعة مستويات للتنمية البشرية .يسجل بلد ما أعلى مؤشر HDI عندما يكون العمر أعلى، ومستوى التعليم أعلى، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (PPP) أعلى(يقع بين صفر والواحد الصحيح)، وقد تم تطويره من قبل الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق واستخدم كذلك لقياس تطور البلد من قبل مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) منذ عام ١٩٩٠.
- التفاوت فى توزيع الدخل ويعبر عنه معامل جينى(GINI)، ويعد معامل جيني من المقاييس المهمة والأكثر شيوعًا في قياس التفاوت فى توزيع الدخل القومى، وقد قام بتطويره عالم الإحصاء الإيطالي "كورادو جيني"، وذلك قبل أكثر من مائة عام، ويتحرك معامل جيني بين صفر والواحد الصحيح، ويعتبر الصفر مؤشرًا للمساواة في دخول أفراد المجتمع الواحد، بينما يشير رقم الواحد إلى ارتفاع

التفاوت. وقد تم استخدام البيانات من The Standardized World Income Inequality Database (SWIID) والذى يصدرها Solt,f (2020).

- درجة الانفتاح التجاري (OPEN)، تعبر عن مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مقسوما على الناتج المحلى الاجمالى مع ضرب ناتج القسمة في ١٠٠..
- رأس المال البشرى (SEC)، وهو نسبة اجمالى الملتحقين بالتعليم الثانوى، وهذه النسبة عبارة عن اجمالى عدد المقيدين فى مرحلة التعليم الثانوى (مجموع الذكور والاناث) بغض النظر عن فئة العمر المناسبة لهذه المرحلة من التعليم مقسوماً على عدد السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لمرحلة التعليم المذكورة، مع ضرب ناتج القسمة فى ١٠٠.
- متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالطن المتري) ($CO2_{it}$) وتنتج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (Co2) عن حرق الوقود الأحفوري (كالفحم الحجري، والغاز الطبيعي، والبترول) وإنتاج الأسمنت.
- التكوين الرأسمالى الثابت (CAP) كنسبة من الناتج المحلى الاجمالىGDP ويعبر عن الاستثمار المحلى الاجمالى.
- الانفاق الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (GC)
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($EG_{it}$): يشير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الدخل الفردي، وقد تم حساب هذا المتغير من خلال البنك الدولى مقاسًا بالدولار الأمريكي.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ($FDI_{it}$) تشير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل الاقتصاد القومى بالمليون دولار أمريكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دولار.

ويتم الحصول على الحصول على البيانات من:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، أعداد متفرقة.
- البنك الدولى، مؤشرات التنمية العالمية، الموقع الالكترونى.
- تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) منذ عام ١٩٩٠.
- تم الحصول على معامل جينى من The Standardized World Income Inequality Database (SWIID)

**١-٧-٣ اختبار سكون المتغيرات:**

إن الخطوة الأولى بعد تحديد نموذج الـ VAR هي اختبار سكون المتغيرات في هذا النموذج.ولتحقيق ذلك سوف يتم اختبار جذر الوحدة Unit Root لكل متغير على حدة باستخدام اختبارين هما Phillips and Perron (PP, 1988) وAugmented Dickey – Fuller (ADF) ويوضح الجدول (١ – ١) التالي نتائج تطبيق هذين الاختبارين لمستويات المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وللفروق الأولى لقيمها.

**جدول (١ –١)**

**نتائج اختبارات جذر الوحدة**

| المتغيرات | إحصائية اختبار PP | | إحصائية اختبار ADF | |
|---|---|---|---|---|
| | بدون حد ثابت (a) | مع حد ثابت (a) | بدون حد ثابت (a) | مع حد ثابت (a) |
| $CAP_t$ | -1.897 | -3.531 | -1.897 | -3.658 |
| $HDI_t$ | (4.466) | (-0.567) | (5.564) | (-0.549) |
| $FDI_t$ | (-1.420) | (-2.105) | (-1.420) | -2.937** |
| $GC_t$ | (-0.536) | (-1.673) | (-0.557) | (-1.473) |
| $GINI_t$ | (1.489) | (-1.978) | (0.816) | (-2.028) |
| $OPEN_t$ | (-0.599) | -3.745 | (-0.551) | -3.743* |
| $CO2_t$ | (1.0674) | (-1.393) | (1.067) | (-1.393) |

* تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى دلالة إحصائية قدرها ٥%.

** تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى دلالة إحصائية قدره ١٠%.

-تشير القيمة بين الاقواس أن المتغير غير ساكن.

**جدول (١-٢) نتائج اختبارات جذر الوحدة(استخدام الفرق الاول)**

| المتغيرات | إحصائية اختبار PP | | إحصائية اختبار ADF | |
|---|---|---|---|---|
| | بدون حد ثابت (a) | مع حد ثابت (a) | بدون حد ثابت (a) | مع حد ثابت (a) |
| $\Delta HDI_t$ | -2.078 | -3.523 | -2.0789 | -3.510 |
| $\Delta FDI_t$ | -3.370 | -3.312* | -3.378 | -3.312* |
| $\Delta GC_t$ | -3.398 | -3.534 | -3.598 | -3.534 |
| $\Delta GINI_t$ | -3.019 | -3.083 | -3.098 | -3.172 |
| $\Delta OPEN_t$ | -3.727 | -3.685 | -3.727 | -3.685 |
| $\Delta CO2_t$ | -4.841 | -5.220 | -4.820 | -5.22 |

* تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى دلالة إحصائية قدرها ٥%.
** تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى دلالة إحصائية قدره ١٠%.
-تشير القيمة بين الاقواس أن المتغير غير ساكن.

**يتضح من هذا الجدول ما يلي:**

بالنسبة لاختبار PP اتضح الآتي:

- عدم سكون مستويات المتغيرات محل الدراسة باستثناء متغيرات $GC_t$ ,$FDI_t$ ,$HDI_t$ ,$OPEN_t$ ,$GINI_T$, $co2_t$.
- سكون الفروق الأولى لقيم المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

**بالنسبة لاختبار ADF اتضح الأتي:**

- عدم سكون مستويات جميع متغيرات الدراسة في الحد الثابت فقط وبدون الحد الثابت معًا باستثناء متغير $CAP_t$.
- سكون الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة مع الحد الثابت وبدوم الحد الثابت. وهذا معناه أن القيمة المطلقة لاحصائية-t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لاحصائية –t الجدولية،وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن المتغير ساكن.

ومن ثم يمكن القول بأن جميع المتغيرات محل الدراسة، ليست متكاملة من الرتبة الأولى(I(0 باستخدام الاختبارين. ولذلك سوف يتم استخدام الفروق الأولى للمتغيرات I(1) باستثناء متغير CAP، وذلك عند تقدير نموذج الـ VAR المرتبط بالدراسة.

**١-٧-٤ اختبار جودة نموذج VAR المستخدم:**

إن اختبار جودة نموذج الـ VAR من الناحية الإحصائية والقياسية يتم بعد تقدير الـ VAR

ونلاحظ أن هناك عدة اختبارات تشخيصية للتعرف على جودة نموذج الـ VAR منها:

١- اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Lagrange Multiplier test of residual (Breush – Godfrey – BG)

٢- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test.

٣- اختبار مدى ملاءمة أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey's Reset test.

٤- اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedosticity.

وبالنسبة لهذه الاختبارات الأربعة، فالجدول (١ –٣) يوضح نتائجها كما يلي:

**جدول (١ –٣)**

**نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الـ VAR**

| إحصاء F | إحصائية الاختبار | فرضية العدم ($H_0$) |
|---|---|---|
| 0.00099<br>(0.9748) | LM | عدم وجود ارتباط تسلسلي |
| 1.356<br>(0.1939) | RESET | صحة الشكل الدالي |
| 0.6212<br>(0.5506) | BREUSCH | ثبات تباين حد الخطأ العشوائي |

| | | |
|---|---|---|
| التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية | Test of Skewness , Kurtosis,and Jarque- Bera | 0.063<br>(0.903) |
| | | 1.728<br>(0.223) |
| | | 1.497<br>(0.4729) |

**ملاحظات:**

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم الاحتمال (P-values)

ويتضح من هذا الجدول (١ – ٣) ما يلي:

١- تشير إحصائية LM إلى خلو النموذج المذكور من مشكلة الارتباط التسلسلي. ويعتبر ذلك دليلاً على أن فترة الإبطاء المختارة فترة أبطاء مثلى فعلاً. فمن المعلوم أن فترة الإبطاء المثلى هي تلك الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

٢- تشير إحصائية اختبار BREUSCH إلى قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoscedasticity في جميع معادلات النموذج المقدر.

٣- تشير إحصائية اختبار normality إلى قبول افتراض أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعًا طبيعيًا في جميع معادلات النموذج المقدر.

٤- تشير إحصائية RESET إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في جميع المعادلات المقدرة للنموذج محل الدراسة.

وكقاعدة عامة، توجد مشكلة ازدواج خطي حادة في حالة إذا كانت قيمة معامل الارتباط بين متغيرين مستقلين داخل معادلة ما أكبر من ٠.٧ ( Ruth, 2005: 12) ويشمل الجدول رقم (١-٤)مصفوفة معاملات الارتباط للمتغيرات المستخدمة في التقدير التي توضح معامل الارتباط بين كل متغيرين، ويتضح من

هذا الجدول قيمة معامل الارتباط بين كل متغيرين مستقلين لم يتجاوز ٠.٧ ومن ثم لا توجد مشكلة ازدواج خطي في النموذج المقدر.

**جدول (١-٤) مصفوفة الارتباط**

| | D(HDI) | D(GINI) | D(FDI) | D(OPEN) | D(GC) | D(CO2) | CAP |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| D(HDI) | 1 | 0.2779208897213537 | -0.2407616922445107 | -0.5570578199290751 | 0.0742201964394521 | -0.06434668065246028 | 0.1931362192808984 |
| D(GINI) | 0.2779208897213537 | 1 | -0.2108882107598672 | -0.3447168131316161 | -0.1258448190898446 | 0.1869891257906171 | 0.2408015811463548 |
| D(FDI) | -0.2407616922445107 | -0.2108882107598672 | 1 | 0.1449299558310992 | -0.09796081619442468 | 0.001944671636185802 | -0.2491865897065334 |
| D(OPEN) | -0.5570578199290751 | -0.3447168131316161 | 0.1449299558310992 | 1 | -0.1975176456150708 | 0.2068035901285475 | 0.1355148946057265 |
| D(GC) | 0.0742201964394521 | -0.1258448190898446 | -0.09796081619442468 | -0.1975176456150708 | 1 | -0.1729563756326615 | -0.3762854509289679 |
| D(CO2) | -0.06434668065246028 | 0.1869891257906171 | 0.001944671636185802 | 0.2068035901285475 | -0.1729563756326615 | 1 | 0.2722726022846191 |
| CAP | 0.1931362192808984 | 0.2408015811463548 | -0.2491865897065334 | 0.1355148946057265 | -0.3762854509289679 | 0.2722726022846191 | 1 |

وبناءًا على نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج VAR المستخدم، يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام نموذج VAR.

**١-٧-٥ نتائج قياس آثر التفاوت فى توزيع الدخل على التنمية المستدامة:**

وتعتبر التغيرات في التفاوت فى توزيع الدخل لها تأثير هام على التنمية المستدامة فى مصر، حيت تم تقدير المعادلة التالية لبيان أثر التفاوت على التنمية المستدامة وهى كما يلى:

$$D(HDI_{it}) = a_{it} + D(GINI_{it}) + D(FDI_{it}) + CAP_{it} + D(GC_{it}) + D(OPEN_{it}) + D(CO2_{it}) + U_{it}$$

حيث أن:

**HDI** - مؤشر التنمية البشرية

**FDI** - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل

**OPEN** - الانفتاح التجارى

**CO2** ثانى أوكسيد الكربون

**GINI** معامل جينى

**A** الحد الثابت
**U** حد الخطأ العشوائى
**GC** الانفاق الحكومى
**CAP** التكوين الرأسمالى الثابت كنسبة من الناتج المحلى
**T** الفترة الزمنية

**=-o.٠٣٧٢+0.00516 D(GINI)-0.00105 D(FDI)+0.0006 CAP-0.000185 D(GC)-0.00703 D(OPEN)-0.00301 D(CO2)**
**(-0.326) (0.932) (-1.280) (1.1219) (-0.071) (-2.568)* (-0.32024)**

**- تشير القيم المرتبطة بالمتغيرات بالمعاملات أم القيم التي بين الأقواس تشير إلى إحصاء-t**

**-*تشير إلى مستوى المعنوية١%. ** إلى مستوى معنوية ٥%. ***إلى مستوى معنوية١٠%.**

- بالنظر لأثر التفاوت فى توزيع الدخل على التنمية المستدامة فقد كان موجباً، ولكن غير معنوى، وهذا يتفق مع دراسة David Castells Quintana and at.al (2018) والتى قامت بتحليل تأثير وقنوات انتقال الاثر للتفاوت فى توزيع الدخل على التنمية الاقتصادية والمناقشة حول ضرورة وجود مقياس أوسع للتنمية. وتم تقدير الارتباط بين التفاوت فى توزيع الدخل ومؤشر التنمية البشرية ومكوناته في ١١٧ دولة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٠. واستنتجت الدراسة ان هناك علاقة قصيرة المدى بين التفاوت فى توزيع الدخل والأبعاد المختلفة للتنمية البشرية، واستنتجت الدراسة علاقة موجبة على التنمية الاقتصادية(البعد الاقتصادى للتنمية المستدامة) ولكنها سلبية على المخرجات التعليمية. وهذا ما توضحه المعادلة المقدرة والنتائج الخاصة بالدراسة (الملحق).

- تشير $R^2$ الى القوة ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة الواردة فى النموذج المختار حيث بلغت 51%.

- وجود أثر سالب وغيرمعنوى للاستثمار الاجنبى المباشر على التنمية المستدامة، وهذا يدل على ان التدفقات الخاصة بلاستثمار الاجنبى لم توجه نحو خدمة أهداف التنمية المستدامة. فالاستثمار الاجنبى المباشر له يوجه غالبته لانشطة انتاجية ملوثة للبيئة فى مصر، ويؤدى الى زيادة التدهور البيئى على المدى الطويل، ويتضح من هذه النتيجة أن المستثمرين الدوليين استثمروا في أنشطة ملوثة للبيئة، مما أدى بدوره إلى تدهور الجودة البيئية فى مصر وهذا يتفق مع دراسات ، (Copeland, and Taylor 2001; Ferrantino and Linkins 1999; Tsai 1999)
- وجود اثر موجب وغير معنوى للاستثمار المحلى الاجمالى (التكوين الرأسمالى الثابت) على الناتج المحلى الاجمالى، وهذا يعنى ان الاستثمار المحلى لم يصل الى المستوى المطلوب لدفع عملية النمو الاقتصادى ومن المساهمة فى التنمية المستدامة بالمستوى المطلوب.
- وجود أثر سالب وغير معنوى لانبعاثات ثانى اوكسيد الكربون على التنمية المستدامة، وهذا يعنى أن زيادة التلوث البيئى الكبيرة لها تأثير سالب على التنمية المستدامة فى مصر، من خلال التاثير على الصحة العامة وبالتالى الاداء الاقتصادى.
- وجود اثر سالب و غيرمعنوى للانفاق الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى على التنمية المستدامة فى مصر، وهذا يعنى ان الانفاق الحكومى لابد ان يوجه الى المشروعات الانتاجية وخصوصا التى تسهم فى التنمية المستدامة، ومنها المشروعات الانتاجية التى لها تاثير ايجابى على النمو الاقتصادى وكذلك تلك التى تعزز من البعد البيئى للتنمية المستدامة.
- وجود أثر سالب ومعنوى للانفتاح التجارى على التنمية المستدامة، وهذا يدل أن الانفتاح التجاري (تحرير التجارة) له تأثير سالب ومعنوى على التنمية المستدامة فى مصر من خلال زيادة انبعاثات ثانى اكسيد الكربون فى مصر وبالتالى التأثير على صحة الانسان وعمره المتوقع، وينعكس على التنمية المستدامة فى مصر، وهذا يتفق مع دراسات (Lopez 1992; Cole et al. 2008; Strutt and Anderson 1999)

**٨-١ التوصيات:**

ان وجود التفاوت في توزيع الدخل لا يعتبر أمرًا كافيًا لقيام الحكومة باتخاذ إجراءات معينة حيالها. فبالنظر إلى مفهوم الكفاءة التوزيعية يجب أن نعرف أولاً ما هو توزيع الدخل المقصود ، فسوف يكون هناك دائمًا فروق في توزيع الدخل إذا لم تحصل كل أسرة في المجتمع على نفس الدخل، لذا ما يجب تحديده في هذه الحالة هو درجة التفاوت المقبولة اجتماعيًا ، يمكننا في هذه الحالة أن نعتبر أن هناك عدم كفاءة توزيعية ، وبالتالي يتعين على الحكومة القيام باتخاذ بعض الإجراءات حيالها.

وعادة ما يترتب على آليات السوق اتجاهًا ذاتيًا قويًا لزيادة التفاوت في توزيع الدخل ، وتتوقف الحاجة إلى التدخل الحكومي في هذه الحالة لاتخاذ إجراءات معينة على ما إذا كان هذا المستوى من التفاوت مقبول اجتماعيًا أم لا. وفي حالة زيادة مستويات التفاوت في توزيع الدخل عن المستوى المقبول اجتماعيًا فإن عدم وضع سياسات اقتصادية تصمم خصيصًا للقضاء عليها يجعل من المتوقع أن يستغرق زوال هذه المستويات وقتًا طويلاً ، حيث أنه من غير الممكن زيادة الدخول المنخفضة ومستويات المعيشة في مصربدون تعجيل متوسط معدلات النمو الحالية باستخدام عدد من الأدوات الاقتصادية التي تهدف إلى تغير هيكل النمو واستغلال الموارد الاقتصادية للفئات الدخلية المختلفة. ولابد من استخدام جانبي الموازنة للتأثير على التفاوت في توزيع الدخل حتى يمكننا الوصول إلى مستوى مقبول اجتماعيًا من مستويات التفاوت وتحقيق التنمية المستدامة وهي كما يلي:

**استخدام جانبي الموازنة:**

إن تأثير الموازنة الحكومية على توزيع الدخل يكون من المهم دراسة تأثير ليس فقط الضرائب ولكن أيضًا الإنفاق الحكومي.

**١) استخدام النظام الضريبي:**

إن فرص استخدام نظام ضريبي بحيث يكون فعالاً في إعادة توزيع الدخل يعتمد على القدرة على تنفيذ هذا النظام ، من خلال قدرته على الحصول على المتحصلات الضريبية من الأفراد حسب المجموعات الدخلية ، ويجب أن يكون نظام الضريبة تصاعديًا وخاصة على ضرائب الدخل ، إلا أن هناك عددًا من التحفظات على ما يمكن تحقيقه بهيكل ضريبي تصاعدي مرتفع في مصر تتمثل في:

- انخفاض عدد الأفراد ذوي الدخول العالية إلى إجمالي عدد السكان ، وأن دخول الطبقة المتوسطة لا تتحمل معدلات الضرائب العالية. لذا فالضرائب التصاعدية على الدخل ربما يكون لها تأثيرًا كبيرًا على مجموعة صغيرة نسبيًا لإجمالي عدد السكان ، وبهذا يكون لها تأثير محدود على توزيع الدخل الكلي.
- غالبًا ما تكون قدرة الأغنياء على التهرب الضريبي كبيرة ، وهم غالبًا ما يستعينون بمستشارين ضرائب لتقديم النصيحة لهم في هذه الأمور ، بحيث يمكنهم تحويل جزء من دخولهم إلى أشكال غير خاضعة للضريبة ، مثل شركات السيارات والإسكان ومواد البناء ومحلات التسلية والترفية ، وربما أيضًا يتمتعوا بحماية سياسية كافية للحفاظ عليهم بعيدًا عن التعرض لعقوبة قانونية ، أو يقوموا بدفع رشوة.
- يمكن أن تؤثر ضرائب الدخل والأرباح التصاعدية تأثيرًا عكسيًا على الادخار والاستثمار مما يعمل على إعاقة التنمية ، حيث أن الضرائب تفرض على دخول يمكن أن يتم ادخارها وبالتالي تكون متاحة للاستثمار الإنتاجي ، وكما أن جزء كبير من استثمارات الشركات يتم تمويله ذاتيًا من الأرباح بعد الضريبة ، لذا كلما ارتفعت الضرائب كلما انخفضت حجم الأموال المتاحة للاستثمار.

نلخص مما سبق إلى أن القوة الانتشارية لفرض الضرائب كأداة لإعادة توزيع الدخل صغيرة ، أي أن فرض الضرائب له بعض إمكانيات إعادة توزيع الدخل ولكن يصعب توقع إنشاء نظام ضريبي يؤدي إلى نتائج جيدة في إعادة توزيع الدخل.

**٢) استخدام قوى الإنفاق الحكومي:**

يضفي اتخاذ جانب الإنفاق الحكومي نوعًا من التفاؤل في اعتباره منهجًا لإعادة توزيع الدخل ، حيث له تأثيره الكبير على توزيع القوة الشرائية ، ويجب التفرقة بين ثلاثة أنواع أو مجموعات من الإنفاق الحكومي:

- مخصص السلع والخدمات: مثل التعليم والصحة والذي يرفع من مستوى المعيشة للأفراد بطرق يمكن قياسها.
- مخصص المنافع النقدية أو المدفوعات التحويلية: مثل مدفوعات الدعم والمساعدات الحكومية.
- الأشكال الأخرى من الإنفاق: والتي قد ترفع من مستويات المعيشة ، ولكن من خلال طرق لا يمكن تخصيصها بين الفئات الدخلية المختلفة ... ، وتضم الدفاع والعدالة والخدمات الإدارية العامة والتي من المفضل أن تكون متاحة للجميع ، وبالتالي يكون تأثيرها محايد على توزيع الدخل.

والمجموعة (١) ، (٢) هي التي سوف نركز عليها ، ونلاحظ أن أكثر البنود أهمية يتمثل في التعليم المدعم والخدمات الصحية المدعمة ، لأن التعليم بصفة خاصة والخدمات الصحية لمحدودي الدخل ترفع من إنتاجية العامل. كذلك المدفوعات التحويلية لها آثار جوهرية على توزيع الدخل ، لأنها يمكن أن تحدد المجموعات الفقيرة على سبيل المثال المسنين والمعاقين وغير العاملين وذوي الأسر الكبيرة (إعفاءات للأسر ، ووجبات مدرسية مجانية) ، وتزاد أهمية هذه المدفوعات في مصر التي تمر بعملية تنمية اقتصادية. بجانب أن العدد الذي يستحق تلك المدفوعات يكون كبير نسبيًا في مصر بالنسبة لإجمالي عدد السكان ، ويرجع ذلك إلى تزايد الفقر.

## المراجع العربية

١- أفانا سييف (١٩٨٤)، أسس الاشتراكية العلمية، دار التقديم للنشر، موسكو.
٢- أمنية عز الدين وسهير معتوق (٢٠٠٥)، "التنمية الاقتصادية"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
٣- البساتي، باسل (١٩٨٥)، الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج، دار الطبعة للطباعة والنشر، لبنان، بيروت.
٤- البطران، احمد (٢٠١٣)، **العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الازهر فى غزة.
٥- بول ساموبلسون ووليام نوردهاوس (٢٠٠١)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى.
٦- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧، صندوق النقد العربي.
٧- جالبرت، جون كينيث (١٩٧٨)، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة (أحمد فؤاد بلبع) ، الكويت.
٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠١٨) ، الكتاب السنوي ،القاهرة ، سبتمبر.
٩- خالد البندارى (٢٠١٠) ، تأثير التفاوت في توزيع الدخل على التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
١٠- روبرت هليبرو (١٩٦٣)، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة (راشد البراوي)، دار النهضة المصرية، القاهرة، ص ٧٥.
١١- سكيك، أشرف (٢٠١٥)، **محددات تفاوت توزيع الدخل فى الاقتصاد الفلسطينى**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية فى غزة.
١٢- الصالحين، عبد المجيد (٢٠٠٧)، **العدالة التوزيعية في النظام المالي الإسلامي**، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣١، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
١٣- صدر الدين، صواليلي (٢٠٠٦)، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر.
١٤- عبد الباسط عثامنة، توزيع الدخل والثروة في الإسلام، أبحاث اليرموك - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٢٧)، العدد (١- أ)، ص، جامعة اليرموك.
١٥- عجمية، محمد والليثى، محمد (٢٠٠٠)، **التنمية الاقتصادية: مفهومها نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

١٦- عزيز البنداري (١٩٧٧)، "السكان والتنمية"، **المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.
١٧- علي لطفي (١٩٧٥)، التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار القرآن للطباعة والنشر، القاهرة.
١٨- قاسن، عبده قاسم (١٩٩٠)، ماهية الحروب الصليبية: الايديولوجيا، الدوافع، النتائج، عالم المعرفة ، الكويت.
١٩- الكواز، احمد (٢٠٠٨)، اقتصاديات النمو والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، برنامج تدريبي، الكويت.
٢٠- الماحي، محمد (٢٠٠٩)، **تخطيط وتمويل التنمية: المناهج النماذج التطبيق**، بستان المعرفة للنشر وتوزيع الكتب، الاسكندرية.
٢١- محمود حسن حسني (٢٠٠٢)، التنمية الاقتصادية والتخطيط، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
٢٢- محي الدين، عمرو (١٩٧٢)، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت.
٢٣- منصور، أحمد إبراهيم (٢٠٠٧)، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، ص ٥٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

## المراجع الأجنبية

1- Ahluwalia,M (1976), **Income Distribution and Development: Some Stylized Facts**, American Economic Review,
2- Barro,R(2000), Inequality and Growth in a panel of Countries, Journal of Economic Growth, Vol.5,
3- Gallup, J(2012), **Is There a Kuznets Curve?,** Portland State University, Portland.
4- Kanbur,R(2000), **Income Distribution and Development**, in: Atkinson, A. B. and Bourguignon, F. (eds.): Handbook of Income Distribution; Amsterdam,
5- Kuznets, S (1955), **Economic growth and income inequality**, The American Economic Review, Vol.45, No.1, Mar,
6- Kuznets,S(1963), Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations, Economic Development and Cultural Change, Vol.11, No.2, Part2, Jan., p68.

7- Rodrik,D(1998), Where Did All The Growth Go? External Shocks, Social Conflict, and Growth Collapses, NBER Working Papers 6350, National Bureau of Economic Research, Inc., 1998, p3.
8- Benhabib, J. and A. Rustichini (1996), "Social Conflict and Growth", Journal of Economic Growth,
9- Piketty, T. (1997), "The Dynamics of the Wealth Distribution and Interest Rates With Credit Rationing ", Review of Economic Studies, VOI.
10- (1) Harding, A. and S. Richardson (1998), 'Unemployment and income distribution', in G. Debelle and J. Borland (eds.), Unemployment and the Labour Market, Reserve Bank of Australia, Sydney,
11- Adams, R., & Page, J. (2003). Poverty, Inequality and Growth in Selected Middle East and North Africa Countries, 1980–2000. World Development,
12- AfDB (2012). Jobs, Justice and the Arab Spring: Inclusive Growth in North Africa [report]. Tunis: African Development Bank.
13- Aghion, P. E. C. and C. Graica – Penalosa (1999), 'Inequality and Economic Growth; The Perspecive of the New Growth Theories", Journal of Economic Literature, Vol. 37, No.
14- Aghion,P and Patrick Bolton(1993), **A Theory of Trickle-Down Growth and Development**, The Review of Economic Studies,
15- Ahluwlia , M . S . (1976), "Income Distribution and development : Some Stylized facts." , American Economic Review.
16- Ahmed, Y. J., El serafy, S., and Lutz E., (eds), (1989), **Environmental Accounting for Sustainable Development**, The World bank, Washington.
17- Alesina , A. and D. Rodrik (1994 ), "Distributive Politics and Economic Growth", Quarterly Journal of Economics, VOI.
18- Alesina , A. and D. Rodrik (1994 ), "Distributive Politics and Economic Growth", Quarterly Journal of Economics, VOI. 109,

19- Alesina, A. and R. Perotti (1996), "Income Distribution, Political Instability and Investment", European Economic Review,
20- Alesina,A and Dani Rodrik, Distributive Politics and Economic Growth, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 109, No. 2, 1994.
21- Alesina,A and Roberto Perotti(1994), The Political Economy of Growth: A Critical Survey of Recent Literature, The World Bank Economic Review, Vol.8, No.3,
22- Alesina,A and Roberto Perotti(1996), Income Distribution, Political Instability, And Investment, European Economic Review, V40(6,Jun), pp1204-1205.
23- Anand, S., & Segal, P. (2008). What Do We Know about Global Income Inequality?. Journal of Economic Literature,
24- Asian Development Bank (2013), Framework of Inclusive Growth: Key Indicators for Asia and the Pacific
25- Assaad, R., Kraft, C., Belhaj Hassine, N., & Salehi-Isfahani, D. (2012). Inequality of opportunity in child health in the Arab World and Turkey. Middle East Development Journal.
26- Atkinson, A. B., Brandolini, A. (2001). Promise and Pitfalls in the Use of 'Secondary' Data- Sets: Income Inequality in OECD Countries as a Case Study. Journal of Economic Literature,
27- Banerjee,A and Andrew F. Newman(1991), **Risk-Bearing and the Theory of Income Distribution**, Review of Economic Studies, Wiley Blackwell, vol. 58(2), April,
28- Beegle, A. K., De Weerdt, B. J., Friedman, A. J., & Gibson, C. J. (2012). Methods of household consumption measurement through surveys: Experimental results from Tanzania. Journal of Development Economics,.
29- Belhaj Hassine, N., (2011). Inequality of Opportunity in Egypt. World Bank Economic Review, 26(2), 265 – 295.

30- Benabou,R(1996), Inequality and Growth, NBER Chapters, in: NBER Macroeconomics Annual 1996, Volume 11, pages 11-92 National Bureau of Economic Research, Inc. 1996,
31- Berg, A., & Ostry, J. (2011). Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin? IMF Staff Discussion Note. Washington, DC: International Monetary Fund.
32- Berg,A and Jonathan D. Ostry(2011), **Equality and Efficiency, Finance & Development**, Sep., Vol.48, No.3,
33- Bertola, G. (1993), "Market Structure and Income Distribution in Endogenous Growth Models", American Economic Review , VOI. 83,
34- Bibi, S., & Nabli, M.K. (2009). Income inequality in the Arab region: data and measurement, patterns and trends. Middle East Development Journal, 1(2), 275–314.
35- Birdsall,N(2007), Income Distribution: Effects on Growth and Development, Working Papers 118, Center for Global Development, 2007,
36- Bourguignon,F(2000), Crime, violence, and inequitable development, in Annual World Bank Conference on Development Economics 1999, Washington, DC: World Bank,
37- Boutayeb, A., & Helmert, U. (2011). Social inequalities, regional disparities and health inequity in North African countries. International Journal for Equity in Health,
38- Bruno,M and et al.(1995), **Equity and Growth in Developing countries: Old and New Perspectives on the Policy Issues**, Policy Research Working Paper 1563, The World Bank,
39- Chakraborty,S and Era Dabla-Norris(2005), Rent Seeking, IMF Working Papers 05/43, International Monetary Fund,
40- Chambers, D., & Krause, A. (2010). Is The Relationship Between Inequality and Growth Affected by Physical and Human Capital Accumulation?. Journal of Economic Inequality,

41- Chenery, H. B., & Syrquin, M. (1975), Patterns of development, 1950–1970. London: Oxford University Press for the World Bank,
42- Christiaensen, L., Lanjouw, P., Luoto, J., Stifel, D. (2012). Small area estimation-based prediction methods to track poverty: validation and applications. Journal of Economic Inequality.
43- Cole,I and M. Arshad Chawdhry(2002), Rent Seeking and Economic Growth: Evidence from a Panel of U.S.States, Cato Journal, vol. 22, issue 2,
44- Commission on Growth and Development (2008) *Growth Report: Strategies for*
45- Cornia, G. A., & Martorano, B. (2012). Development Policies and Income Inequality in Selected Developing Regions. Working paper. Discussion Paper No. 210, 1980–2010. Geneva: UNCTAD.
46- Dasgupta, P., and K – G Maler (2000), Net national product, wealth, and social well-being, **Environment and Development Economics** 5, parts 1 & 2 : 69 – 93, Febraury& May 2000
47- De Moore a (1999), "Perverse Incentives: Subsidies and Sustainable development", Institute for research on public expenditure.
48- De Moore a., **Perverse Incentives : Subsidies and Sustainable Development; Key Issues and Reform Strategies**, Institute for research on public expenditure,
49- Deininger.K and Squire,L(1998), **New ways of Looking at Old Issues: Inequality and Growth**, Journal of Development Economics
50- Dollar, David, and Aart Kraay, (2002), "**Growth is Good for the Poor**," Journal of Economic Growth, Vol. 7,
51- Dsgupta, P., and Maler (2000), "Net national product, wealth, and social well – being", Environment and development economics, vol. 5, February.
52- Easterly, William (1999). "**Life During Growth**." Joumal of Economic Growth,

53- Engel, S. N. (2010), Development economics: from classical to critical analysis. In R. A. Denemark (Eds.), International Studies Encyclopedia Volume II West Sussex: Blackwell Publishing.
54- Fankhauser, S., (1995), Valuing Chlimate Change : **The Economic of the Greenhouse. London : Earthscan**,
55- Ferraro, V. (1996). Dependency theory: An introduction.
56- Francois Bourguignon(2004), The Poverty-Growth-Inequality Triangle, Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi, pp. 8-9 19
57- Fred compano and Dominick Salvatore (2006), income distribution, Oxford University press.
58- Gallo,C(2002), **Economic growth and income inequality: theoretical background and empirical evidence**, Working Paper No. 119, Development Planning Unit, University College London, London,
59- Galor, O . (2000), "Income distribution and the process of development", European Economic Review,
60- Galor, O. and J. Zeira (1993), "Income Distribution and Macro-economics", Review of Economic Studies.